الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

مراقب الشؤون الإنسانية

نيسان/أبريل 2012

تصويرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

الصورة: مبان زراعية مهدّمة في بني نعيم، بالخليل، نيسان/أبريل 2012

نظرة عامة

أبرزت أحداث شهر نيسان/أبريل اتجاهين مثيرين للقلق يعكسان ضعف شرائح من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، إضافة إلى كونهما مصدرا محتملا للمزيد من عدم الاستقرار. وأصيب خلال هذا الشهر 150 مدنياً فلسطينياً على يد القوات الإسرائيلية مما أوصل مجمل عدد مثل هذه الإصابات منذ مطلع العام إلى 730 إصابة، أي ما يمثل ارتفاعا بنسبة 25 بالمائة مقارنة بعدد الإصابات في الفترة المماثلة في عام 2011. ووقع 85 بالمائة من إصابات هذه السنة في سياق اشتباكات مع القوات الإسرائيلية خلال مظاهرات نُظمت احتجاجا على الاستيلاء على الأراضي لصالح المستوطنات الإسرائيلية أو احتجاجاً على القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على حرية الوصول لحماية المستوطنات الإسرائيلية وتسهيل توسعها.

أما الاتجاه الآخر المثير للقلق فيتمثل في هدم المباني الفلسطينية التي أقيمت في المنطقة (ج) بدون تراخيص

محتويات التقرير

ارتفاع ملحوظ في عدد الإصابات في صفوف الفلسطينيين في الضفة الغربية على يد القوات الإسرائيلية 3

تزايد عمليات الهدم في عام 2012 4

خطر التهجير يهدد مجتمعات جنوب الخليل 5

تحسن الوصول إلى أربع مدن في الضفة الغربية 6

قيود على الوصول إلى الأراضي الزراعية الواقعة خلف الجدار وبجوار المستوطنات 7

نقص الكهرباء والوقود يؤثر على الظروف المعيشية لمواطني غزة البالغ عددهم 1.6 مليون نسمة 10

استمرار القلق بشأن نقص تمويل أنشطة الإغاثة الإنسانية .. 11

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 5841 | ochaopt@un.org | www.ochaopt.org

Scan it!
with QR reader App

إسرائيلية للبناء. وفي نيسان/أبريل 2012، سُجلت 84 عملية من عمليات الهدم هذه، وهو أعلى رقم خلال شهر واحد منذ بداية العام، أسفرت عن تهجير 116 شخصاً، من بينهم 55 طفلاً. وطرأ ارتفاع على المعدل الشهري لعمليات الهدم خلال عام 2012 بنسبة 25 بالمائة مقارنة بالمعدل الشهري المرتفع أصلاً خلال العام الماضي. وتأتي عمليات الهدم في سياق سياسة التخطيط التي تخصص ما يقرب من 70 بالمائة من أراضي المنطقة (ج) للمستوطنات الإسرائيلية أو التدريب العسكري، وفي المقابل لا تتيح المجال للتطوير الفلسطيني سوى في أقل من واحد بالمائة منها.

ومما يثير القلق على وجه الخصوص الضعف الذي يعاني منه 12 تجمعاً فلسطينياً (يبلغ عدد سكانها مجتمعين 1600 نسمة) تقع في جنوب شرق محافظة الخليل في منطقة أعلن الجيش الإسرائيلي أنها منطقة مغلقة لأغراض التدريب العسكري. ولا يحصل سكان هذه المنطقة التي تعتبر من بين أكثر المناطق معاناة من شح المياه سوى على 24 لتراً للفرد يومياً، أي أقل بكثير من المعدل السائد في الضفة الغربية والبالغ 70 لتراً للفرد يومياً. وبالرغم من ضخ منظمات الإغاثة الإنسانية استثمارات كبيرة لمحاولة خفض تعرض الأسر لمخاطر شح المياه، إلا أنّه صدرت أوامر هدم ضد العديد من المباني المتعلقة بالمياه التي أقيمت في المنطقة. وأعلنت السلطات الإسرائيلية هذا الشهر أنها بصدد إصدار بيان يوضح موقفها من مستقبل هذه المنطقة، في سياق التماس قدمه السكان منذ فترة طويلة لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية. وعبّر السكان ومنظمات حقوق إنسان عن خشيتهم من أنّ التطورات التي تشهدها محكمة العدل العليا قد تؤدي إلى مزيد من تدهور الأوضاع.

وطبقت السلطات الإسرائيلية في شمال ووسط الضفة الغربية إجراءات جديدة إيجابية، من بينها إزالة متاريس طرق وفتح بوابات طرق لتحسين وصول عشرات آلاف سكان القرى إلى مراكز الخدمات القريبة منهم (في مدن نابلس، وطولكرم، وسلفيت، ورام الله). وتأتي هذه الإجراءات عقب إجراءات مشابهة طُبقت خلال السنوات الثلاث الماضية أدت إلى تقليص وقت السفر من مدن الضفة الغربية الرئيسية وإليها، باستثناء القدس الشرقية. وفي الوقت ذاته، لم يُلحظ أي تطور يذكر فيما

تصحيح: بعد المزيد من التدقيق والاستيضاح، علمنا أن العبارة التالية التي وردت في تقرير مراقب الشؤون الإنسانية في آذار/مارس 2012 (الصفحة 4) غير صحيحة: «وفي 12 آذار/مارس، بعد أن أدت غارة جوية إسرائيلية إلى مقتل طالب عمره 14 عاماً وإصابة أربعة طلاب آخرين في طريق عودتهم إلى منازلهم من مدرستهم في بيت لاهيا، أعلنت السلطات في غزة تعليق العمل بنظام الفترة المسائية في مدارس شمال غزة التي يدرس فيها 2,500 طالب تقريبا.» لم تتسبب الغارات الجوية الإسرائيلية بهذا الحادث، بل ذخائر غير متفجرة.

يتعلق بوصول الفلسطينيين إلى (أو داخل) المناطق الواقعة خلف الجدار، بما فيها القدس الشرقية وغور الأردن والجزء الذي تُسيطر عليه إسرائيل في مدينة الخليل.

وكان وصول سكان ثماني تجمعات (30,000 نسمة) تقع في منطقة القدس وتعرف باسم «جيب بدو» إلى الأراضي الزراعية الواقعة خلف الجدار صعباً على وجه الخصوص: وحتى هذا التاريخ من عام 2012 لم تُفتح بوابات الجدار الخمس التي تتحكم بالوصول إلى هذه المناطق سوى 16 مرة – أي أقل من نصف المعدل الشهري في عام 2009. وخلافا لذلك، طرأ تحسن طفيف على وصول مزارعين في منطقة نابلس إلى المناطق الواقعة بجوار المستوطنات الإسرائيلية. ولم يكن يُسمح للمزارعين على مدار السنوات القليلة الماضية بالوصول إلى هذه المناطق سوى من خلال التنسيق مع السلطات الإسرائيلية، وفي الغالب خلال موسم قطف الزيتون (تشرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر). وخلال هذا الشهر، أتيح لـ31 تجمعا تقع في أنحاء المحافظة فترة تراوحت بين يومين وأربعة أيام لحرث الأراضي الزراعية بجوار 11 مستوطنة مختلفة.

وما زالت الظروف المعيشية في قطاع غزة مصدر قلق كبير، فقد أدت أربع أشهر عانى خلالها القطاع من نقص الوقود إلى إطالة فترات انقطاع الكهرباء التي أدت إلى تعطيل حياة سكان المنطقة البالغ عددهم 1.6 مليون نسمة وتقويض ظروفهم المعيشية. وخلال هذا الشهر أنتجت محطة كهرباء غزة الكهرباء بنسبة أقل من 30 بالمائة من قدرتها التشغيلية الكاملة، مما أدى إلى تعطيل بالغ في تقديم الخدمات الأساسية، بما فيها

المياه، والصحة والصرف الصحي. وأثرت الأزمة كذلك على صناعة صيد الأسماك التي تعتمد على الوقود والتي تعاني أصلا من القيود المفروضة على الوصول إلى مياه الصيد في سياق الحصار الإسرائيلي.

وما زالت القيود المفروضة على التمويل تؤدي إلى تعثر قدرة منظمات الإغاثة الإنسانية على الاستجابة للتحديات التي تفرضها الأوضاع الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وحتى هذا التاريخ من عام 2012 ما زالت كل من عملية المناشدة الموحدة ونداء الطوارئ التابع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) تعانيان من نقص التمويل، إذا لم تبلغ الأموال المطلوبة للتمويل المسجلة لدى الوكالتين بالترتيب سوى 38 بالمائة و25 بالمائة. وأدى نقص التمويل هذا الشهر إلى تقليص مؤقت لحصص الغذاء التي تقدمها الأونروا لما يقرب من 680,000 لاجئ في غزة. وإذا لم تكن هناك تعهدات إضافية لعملية المناشدة الموحدة 2012 ونداء الطوارئ، سيكون هنالك مزيد من التقليص للأنشطة الإنسانية في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال النصف الثاني من عام 2012.

ارتفاع ملحوظ في عدد الإصابات في صفوف الفلسطينيين في الضفة الغربية على يد القوات الإسرائيلية

تخوف من سوء استخدام القوات الإسرائيلية لقنابل الغاز المسيل للدموع ضد المتظاهرين

خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2012 أصيب ما مجمله 730 فلسطينياً على يد القوات الإسرائيلية في ملابسات مختلفة، من بينهم 150 فلسطينيا في أبريل/ نيسان.

ويُشكل هذا الرقم كمعدل شهري ارتفاعا بنسبة 25 بالمائة مقارنة بالفترة المماثلة في عام 2011، وأكثر من مرتين ونصف المرة من المعدل خلال عام 2009.

ووقع ما يزيد عن 85 بالمائة من إصابات هذا العام في سياق المظاهرات، مقارنة بنسبة تراوحت بين 30-50 بالمائة في الفترة بين 2009 و2011.

وتُنظم مظاهرات في الضفة الغربية عادة احتجاجا على استيلاء المستوطنات الإسرائيلية على الأرض، أو القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على الوصول لحماية المستوطنات الإسرائيلية وحماية مجال توسعها. وتتضمن هذه المظاهرات مظاهرات أسبوعية تُنظم في قرى بلعين ونعلين احتجاجا على مسار الجدار الذي يعزل بعض القرى عن أراضيها الزراعية. وتُنظم مظاهرات أخرى احتجاجا على أنشطة للمستوطنين، أبرزها التوسع الاستيطاني في مناطق تمتلكها تجمعات فلسطينية وتفلحها. وتنظم أكبر هذه المظاهرات وأكثرها انتظاما في قرية النبي صالح احتجاجا على استيلاء مستوطنين من مستوطنة حلاميش المجاورة (رام اللّه) على الأراضي التي يمتلكها فلسطينيون ملكية خاصة وعلى ينابيع المياه. وتُنظم مظاهرات أخرى ضد الإغلاق المتواصل للمدخل الرئيس لقرية كفر قدوم الواقعة بجوار مستوطنة كيدوميم (قلقيلية)، والقيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي الزراعية التي تعود لقرية بيت أمر بجوار مستوطنة كرمي تسور (الخليل).

المعدل الأسبوعي لعدد المصابين الفلسطينيين على يد القوات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

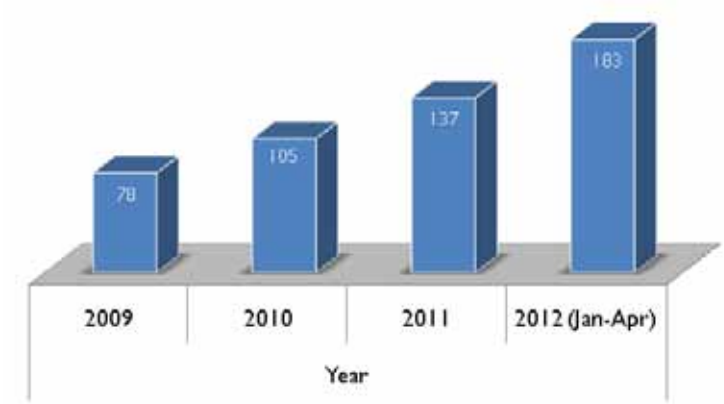

الفلسطينيون الذين أصيبوا مباشرة بقنابل الغاز، المعدل الشهري في الضفة الغربية

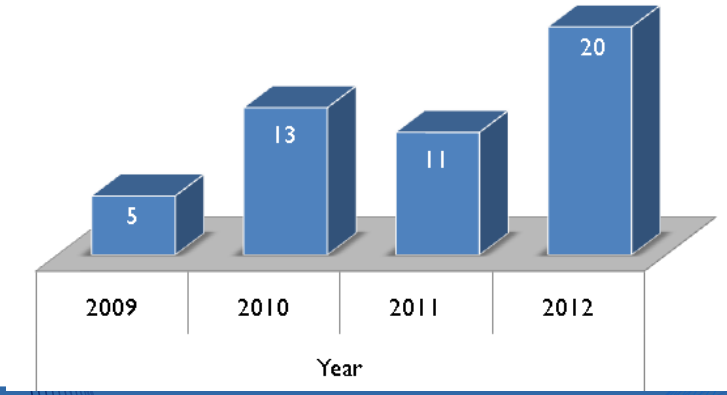

وتتطور هذه المظاهرات في كثير من الأحيان إلى اشتباكات بين المتظاهرين الفلسطينيين وبين القوات الإسرائيلية المسلحة وتتضمن عادة إطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع وقنابل الصوت ورذاذ الفلفل بالإضافة إلى اعتداء القوات الإسرائيلية جسدياً على المتظاهرين الذين يرشقون الجنود بالحجارة. إضافة إلى أنّه تمّ استخدام الأعيرة المطاطية والذخيرة الحية ولكن بوتيرة أقل.

إضافة إلى ذلك، طرأ ارتفاع على عدد المصابين خلال المظاهرات بسبب إطلاق القوات الإسرائيلية لقنابل الغاز التي تقذف بسرعة عالية وتصيب رؤوس المتظاهرين وأجسادهم. وبلغ المعدل الشهري لعدد المصابين بقنابل الغاز المسيل للدموع مثلي المعدل خلال عام 2011، وأربعة أمثاله في عام 2009. وفي نيسان/أبريل، تسببت حالات الإصابة المباشرة بقنابل الغاز المسيل للدموع بما يقرب من 28 بالمائة (37 إصابة) من بين 131 إصابة وقعت خلال المظاهرات.

وما زال إطلاق القوات الإسرائيلية لقنابل الغاز التي تقذف بسرعة عالية باتجاه المتظاهرين مصدر قلق كبير. ولأنّ هذه القنابل تطلق بسرعة عالية، ومصنوعة من الألمونيوم، وغير دقيقة بطبيعتها، فقد تؤدي هذه القنابل إلى إصابات خطيرة بل وإلى القتل أحيانا إذا ما وجّهت مباشرة إلى حشد من المتظاهرين أو شخص بعينه. وبالتالي يحظر الجيش الإسرائيلي رسمياً استخدامها بهذه الصورة. ولكن بالرغم من هذا الحظر قتل منذ مطلع عام 2009 متظاهرين اثنين وأصيب 474 آخرون، منهم 78 خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2012، في هذه الملابسات.

تزايد عمليات الهدم في عام 2012

مخاوف حيال ارتفاع عدد عمليات هدم خزانات المياه والتغييرات في عملية منح التراخيص

هدمت السلطات الإسرائيلية خلال هذا الشهر 84 مبنى في الضفة الغربية – جميعها في المنطقة (ج)، وأدت إلى تهجير 116 شخصاً، من بينهم 55 طفلاً. وهو أعلى رقم خلال شهر واحد في عام 2012. وإجمالاً، طرأ ارتفاع بنسبة 25 بالمائة على المعدل الشهري لعمليات الهدم خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2012.

واشتملت المباني التي هدمت 27 مبنى سكنياً، و11 حظيرة للماشية، و14 مبنى متعلقة بالمياه، من بينها 12 خزاناً لتجميع المياه. وبهذا يصل العدد الإحمالي لخزانات المياه التي هدمت خلال عام 2012 إلى 21 خزاناً تُشكل ارتفاعا ملحوظا في عمليات هدم خزانات المياه التي تنفذها السلطات الإسرائيلية في المنطقة (ج): ويعادل رقم هذا العام 75 بالمائة من الخزانات التي هدمت خلال عام 2011 برمته (28) وأكثر بنسبة 10 بالمائة من الخزانات التي هدمت خلال عام 2010 برمته (19). ويتسبب هدم الخزانات في صعوبات بالغة لآليات الصمود والتكيف التي تتبعها هذه المجتمعات التي أصبحت مضطرة للاعتماد بصورة متزايدة على مصادر أكثر كلفة كالمياه التي تنقل من خلال صهاريج.

وتأتي هذه التطورات في سياق تغييرات طرأت على عملية التقدم للحصول على رخص البناء، تفرض مزيداً من الضغوط على هذه التجمعات الضعيفة أصلاً وتمثل تحدياً لاستراتيجيات التأييد المصممة لدعمها. ففي إطار سياسة التخطيط وتقسيم الأراضي الصارمة التي تُطبقها الإدارة المدنية الإسرائيلية في المنطقة (ج)، يستخدم محامو حقوق الإنسان استراتيجية تعمل على تأخير عملية الهدم لأطول فترة ممكنة من خلال استخدام جميع الإمكانات القانونية المتاحة حتى وإن كانت فرص النجاح محدودة للغاية. وبالرغم من ذلك يتمّ حاليا تطبيق عدة إجراءات تحدّ من فاعلية هذا النهج.

فعلى سبيل المثال، يفيد المحامون الذين يمثلون أصحاب المنازل المتضررة أنّ المدة التي يتاح للفلسطينيين خلالها تقديم طلب للحصول على رخصة بناء، بعد تسلمهم أمراً بوقف البناء، تمّ خفضها من شهر إلى أسبوعين.[1] ويفيد المحامون أيضا أنّ الوقت المتاح لاستئناف أمر نهائي

المعدل الشهري للمباني الفلسطينية المهدمة

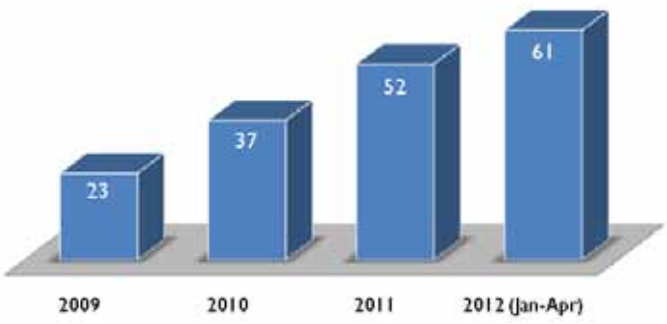

بالهدم، وهو أمر يعقب تسلم أمر وقف البناء وأمر الهدم، انخفض فعليا في الكثير من الحالات من ثلاثة أيام إلى يوم واحد. وأخيرا، لم يعد هنالك أي وقت إضافي متاح يمكن خلاله تقديم مخطط تفصيلي بمجرد رفض الاستئناف؛ وقد ينجح تقديم مخطط تفصيلي في تأجيل عملية الهدم إلى حين توصل لجنة فرعية تابعة للإدارة المدنية الإسرائيلية إلى قرار بشأن المخطط. ونتيجة لذلك، إذا رغبت التجمعات في تقديم مخطط مفصل فيجب أن يكون لديها مخطط جاهز للتقديم مباشرة بعد الإعلان عن رفض استئناف أحد السكان.

إنّ نظام التخطيط وتقسيم الأراضي الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية في المنطقة (ج) حاليا يستثني الفلسطينيين، ويحرمهم من حقهم في المسكن الملائم، ويمنع توسع مجتمعاتهم ويؤدي إلى استمرار هدم المباني المملوكة للفلسطينين. وأدى هذا النظام المُقيّد، إلى جانب السياسيات والممارسات الإسرائيلية، ومن بينها التوسع الاستيطاني، وعنف المستوطنين، والقيود المفروضة على التنقل وحرية الوصول، إلى تفتيت أوصال الضفة الغربية، وانكماش الحيز المتوفر للفلسطينيين، وإلى تقويض تواجدهم. ويتوجب على إسرائيل، بوصفها القوة المحتلة في الضفة الغربية، حماية المدنيين الفلسطينيين وأن تدير المنطقة بطريقة تراعي مصالحهم. ويحظر القانون الدولي التهجير القسري أو ترحيل المدنيين، وتدمير الممتلكات الخاصّة، إلا في حال الضرورة القصوى للعمليات العسكرية.

خطر التهجير يهدد مجتمعات جنوب الخليل

المنطقة المتضررة كانت موقعاً لأنشطة إنسانية مكثفة

أثيرت هذا الشهر مخاوف بشأن خطر التهجير المتواصل الذي تواجهه التجمعات السكانية النائية في منطقة أعلنها الجيش الإسرائيلي منطقة مغلقة لأغراض التدريب العسكري – «منطقة إطلاق نار 918» – في جنوب الخليل. تعتبر هذه المنطقة من أكثر المناطق ضعفاً في الضفة الغربية من حيث الاحتياجات الإنسانية وهي موقع لأنشطة إنسانية مكثفة.

وتبلغ مساحة الأراضي التي شملتها منطقة إطلاق النار 30,000 دونم تقريبا وتضم 12 تجمعاً فلسطينياً يبلغ مجموع سكانها 1,600 نسمة.[2] وتفيد منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية «حاخامات من أجل حقوق الإنسان» التي تمثل بعض هذه التجمعات أنّه في عام 1999 تسلم العديد من السكان أوامر طرد من الجيش الإسرائيلي وبعد عدة أشهر تمّ إجلاء ما يقرب من 700 شخص بالقوة من المنطقة. وتقدم عدد من العائلات في أعقاب ذلك بالتماس إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية يطلبون فيه إصدار أمر احترازي مؤقت يتيح لهم العودة إلى منازلهم وقد تمّت الموافقة على هذا الطلب في آذار/مارس 2000، مما أتاح للمتقدمين بالطلب العودة إلى المنطقة. ويحتج المتقدمون بالطلب بأنّهم مقيمون دائمون في المنطقة غير أنّ الجيش الإسرائيلي يدعي خلاف ذلك. وتفيد منظمة «حاخامات من أجل حقوق الإنسان» أنّ الأوامر العسكرية الإسرائيلية تتيح للقوات الإسرائيلية إجلاء الأشخاص من مناطق إطلاق النار أو الحد من تنقلهم داخل المنطقة، إلا في حالة كونهم مقيمين دائمين في المنطقة.

إضافة إلى ذلك، يعتبر ثلاثة من هذه التجمعات وهي صفاي وجنبا ومجاز طرفا في قضية في المحكمة العليا بشأن أوامر هدم 15 خزان مياه و19 مرحاضاً لها حفر امتصاص. وكانت هذه المباني التي تخدم 320 من السكان قد بنيت في سياق مشروع إنساني لتوفير مياه الشرب النظيفة وخدمات الصرف الصحي الأساسية ومولتها جهة دولية. ويدعي الجيش الإسرائيلي أنّ إنشاء هذه المباني يخالف الأمر الاحترازي المؤقت الذي أصدر في عام 2000، والذي يلزم المتقدمين بالالتماس بالحفاظ على الوضع القائم في المنطقة، بالرغم من الاحتياجات النابعة من النمو السكاني الطبيعي خلال هذه الفترة. ويطلب مقدمو الالتماس إبطال مفعول أوامر الهدم وأن تبادر الإدارة المدنية الإسرائيلية بعملية تخطيط للمنطقة تتيح لهم، على سبيل المثال لا الحصر، بناء أو تخصيص مساعدات إنسانية أساسية.

وتشهد المنطقة نطاقاً آخر من عمليات التدخل الإنسانية، وخصوصا مشاريع لجنة المياه والنظافة والصرف الصحي. وتفيد لجنة المياه والنظافة والصرف الصحي أنّ المنطقة تعتبر واحدة من بين أكثر مناطق الضفة الغربية التي تعاني من شح المياه وأنّ السكان غير موصولين بأي شبكة مياه. ولا يحصل سكان هذه التجمعات، في

المتوسط ، سوى على 24 لتراً من المياه للفرد يومياً، أي أقل بكثير من المعدل السائد في الضفة الغربية والبالغ 70 لتراً للفرد يوميا. ويدفع السكان 33 شيقل مقابل المتر المكعب من المياه التي تنقلها صهاريج المياه لتعبئة خزاناتهم أو آبارهم. وقدمت استثمارات كبيرة في محاولة لخفض تعرض الأسر لشح المياه. وتفيد لجنة المياه والنظافة والصرف الصحي أنّه منذ مطلع عام 2011 فقط كان هنالك ما لا يقل عن 35 عملية تدخل إنساني نفذتها لجنة المياه والنظافة والصرف الصحي في منطقة إطلاق النار «918». ومن بين عمليات التدخل هذه، كان هنالك 18 عملية تدخل لا تتعلق بالبنى التحتية، تضمنت توزيع المياه بصورة طارئة ومراقبة جودة المياه في المنطقة. وتتضمن ـ17 مشروعاً أخرى ترميم أو بناء شبكات لجمع مياه الأمطار أو تخزينها، أو تنظيف شبكات المياه وإقامة شبكات لمعالجة المياه. وتمّ تمويل هذه المشاريع جميعها من قبل المديرية العامة للمعونة الإنسانية والحماية المدنية التابعة للمفوضية الأوروبية، و صندوق الاستجابة الإنسانية.

وشهد نيسان/أبريل تطورات في القضية المنظورة أمام محكمة العدل العليا تؤثر على هذه التجمعات؛ ففي 17 نيسان/أبريل، تمّ إخبار مقدمي الالتماس أنّ وزير الدفاع الإسرائيلي توصل إلى توصيات بشأن منطقة إطلاق النار سيتم تقديمها للمحكمة خلال 30 يوماً. وستؤثر هذه التوصيات على القضية الأساسية التي أقيمت في عام 1999، بالإضافة إلى القضية المتعلقة بأوامر الهدم التي أصدرت عام 2005. وعبرت منظمة «حاخامات من أجل حقوق الإنسان» عن خشيتها من أن تكون لتوصيات وزير الدفاع الإسرائيلي تبعات سلبية للغاية على المجتمع وخصوصا إذا ما أوصى وزير الدفاع بالحفاظ على الوضع القائم في المنطقة بوصفها «منطقة إطلاق نار». فلن يزيد هذا من خطر التهجير المرتفع الذي تواجهه التجمعات أصلاً فحسب، بل سيزيد إضعاف التدخلات الإنسانية في المنطقة أيضا. وتعزّز تطورات وقعت مؤخرا، اشتملت على مصادرة سيارة تستخدم لنقل المدرسين إلى مدرسة تقع في المنطقة (مما أدى إلى إغلاق المدرسة) وغيرها من الأنشطة ذات الصلة، المخاوف المتعلقة بموقف الجيش الإسرائيلي من تواجد هذه التجمعات.[3]

تحسن الوصول إلى أربع مدن في الضفة الغربية

فتح بوابات طرق ولكن دون إزالتها

طبقت السلطات الإسرائيلية هذا الشهر عددا من الإجراءات التي تُسهل تنقل الفلسطينيين إلى أربع مدن فلسطينية رئيسية في الضفة الغربية ومنها: نابلس وطولكرم وسلفيت ورام اللّه. وتقلل هذه الإجراءات المسافة التي يضطر أن يقطعها عشرات الآلاف من سكان القرى للوصول إلى أقرب مدينة، وبالتالي تحسين وصولهم إلى الخدمات وأماكن العمل. يُشار إلى أنّ بعض هذه القيود موجودة منذ بداية الانتفاضة الثانية (2000).

نابلس: فتحت القوات الإسرائيلية بوابة طريق تغلق مدخل قرية بيت دجن، رغم أنّها لم تزل قائمة. ونتيجة لذلك أصبح بإمكان سكان قرية بيت دجن المقدر عددهم بنحو ـ4,000 شخص الآن الوصول إلى مدينة نابلس مباشرة بدل استخدام طريق التفافي طويل عبر قرية بيت فوريك كان يستخدمه سكان القرية على مدار السنوات العشر الماضية. بالرغم من ذلك ما زال استخدام الطريق 557 الذي يربط القرية بالطريق 60 (وهو شريان حركة المرور الرئيسي من الشمال إلى الجنوب) مقتصرا على المستوطنين (ومعظمهم من مستوطنة إيلون موريه) ويحظر على الفلسطينيين استخدامه؛ وللوصول إلى الطريق 60، يتوجب على سكان القرى المرور عبر مدينة نابلس. وفي المنطقة ذاتها، لم يعد الحاجز الذي يتحكم بأحد المداخل الجنوبية لمدينة نابلس (حاجز الطور) مأهولا بالجنود وأزيلت بنيته التحتية جزئيا مما أدى تسهيل الوصول إلى منطقة الطائفة السومرية في المدينة (300 شخص). وأخيرا، أزيل حاجز ترابي يغلق أحد مداخل قرية زواتا (يسكنها 2,000 شخص تقريباً) مما سهل الوصول إلى الأراضي الزراعية. وقد تتيح هذه الإجراءات إكمال ثلاثة مشاريع إسكانية تمّ تعليق العمل فيها بسبب القيود المفروضة على حرية الوصول.

طولكرم: تمّت إزالة حاجز طريق كان يعيق الحركة في الطريق الوحيد الذي يربط الأجزاء الغربية والشرقية من قرية شوفا ويربط القرية بمدينة طولكرم، إضافة إلى فتح بوابة طريق، رغم أنّها ما زالت قائمة. ونتيجة لذلك،

لم يعد سكان القرية (2,700 تقريبا) وقرية سفارين المجاورة مضطرين إلى سلوك طريق التفافي طويل للوصول إلى المستشفيات، ومؤسسات التعليم العالي والأسواق التجارية.

سلفيت: بدأ الحاجز الذي يتحكم بالوصول إلى شارع يربط عشرة قرى في شمال محافظة سلفيت بمدينة سلفيت بالسماح لجميع مركبات المواصلات العامة بالعبور. ويعقب هذا تسهيلا سابقاً تمّ تطبيقه في تشرين الثاني/نوفمبر 2010 عندما تمّ السماح باستخدام الطريق لعدد محدود من السيارات المسجلة مسبقا. ولا تزال السيارات الخاصة مضطرة إلى سلوك طريق التفافي طوله 20 كيلومترا إلى المدخل الشرقي لسلفيت للوصول إلى الأسواق الموجودة في المدينة.

رام اللّه: تمّ فتح بوابة طريق تقع على المسار القديم للطريق 60 (ولكنها ما زالت قائمة) مما أعاد وصل مخيم الجلزون والقرى المجاورة (13,800 نسمة تقريباً) بمدينة رام اللّه بصورة مباشرة. بالرغم من ذلك، ما زال الطريق 60 القديم مغلقاً عنده طرفه الشمالي، حيث يتمّ تحويل جميع حركة المرور ما بين رام اللّه وشمال الضفة الغربية إلى شارع رئيسي واحد (عبر حاجز عطارة الجزئي).

وطبقت السلطات الإسرائيلية على مدار السنوات الثلاث الأخيرة تدابير مشابهة قللت من وقت السفر إلى مدن الضفة الغربية الرئيسية وإليها (باستثناء القدس الشرقية)، وقللت مستوى الاحتكاك ما بين الفلسطينيين والجنود الإسرائيليين على الحواجز. ومن بين هذه التدابير، إزالة عشرات حواجز الطرق والحواجز الترابية إما بصورة كاملة أو استبدالها ببوابات طرق تتيح قدراً أكبر من حرية الوصول ولكن مع إبقاء البنى التحتيّة قائمة. وعلى غرار «الحواجز الجزئية» التي يتواجد عندها الجنود في حالات خاصة، تُستخدم بوابات الطرق في إغلاق مناطق برمتها في أي لحظة بأقل قدر من الموارد.

وبالرغم من هذه التسهيلات لا يزال هنالك ما يقرب من 500 معيق للحركة على الأرض تعيق تنقل الفلسطينيين داخل الضفة الغربية. ومما يثير القلق على وجه الخصوص المجتمعات الواقعة في مناطق خلف الجدار، أو تعتمد في وصولها على مثل هذه المناطق، وتتضمن القدس الشرقية، وغور الأردن، والقسم الذي تسيطر عليه إسرائيل في مدينة الخليل.

قيود على الوصول إلى الأراضي الزراعية الواقعة خلف الجدار وبجوار المستوطنات

قلق متواصل في منطقة القدس؛ وتحسن طفيف في منطقة نابلس

خلال السنوات العشر المنصرمة، خضع وصول المزارعين الفلسطينيين إلى مناطق شاسعة من الأراضي الزراعية الواقعة بين الجدار والخط الأخضر (تسمى أيضا «منطقة التماس»)، أو تلك التي تقع بجوار بعض المستوطنات الإسرائيلية، لقيود صارمة. وأدى عدد التصاريح المحدود أو شروط «التنسيق المسبق» إلى تقييد عدد المزارعين الذين يتمكنون من الوصول إلى هذه المناطق، بالإضافة إلى وتيرة وصولهم، مما أدى إلى تقويض مصادر الرزق الزراعية لبعض المجتمعات. وتبرز التطورات التي شهدها شهر نيسان/أبريل المخاوف المتعلقة بحرية الوصول إلى الأرض في المجتمعات المتضررة بسبب الجدار في منطقة القدس إلى جانب تحسين طفيف طرأ على حرية وصول المجتمعات المتضررة بسبب المستوطنات في منطقة نابلس.

«جيب بدو» (القدس)

يضم ما يُسمى بـ«جيب بدو» مجموعة من ثمانية تجمعات فلسطينية (عدد السكان: 30,000 تقريبا) تقع في الجزء الشمالي الغربي من محافظة القدس ويحيطها الجدار من ثلاثة جهات وبالطريق 443 المقيد الوصول إليه من الجهة الأخرى. يتملك مزارعو ثلاثة من هذه المجتمعات – بيت إجزا، وبدو، وبيت سوريك – ما يقرب من 6,000 دونم من الاراضي الواقعة في منطقة التماس والمزروعة بأشجار الزيتون، والعنب، واللوز، والتين، والخوخ، ومختلف المحاصيل الأخرى.

ولا يمكن الوصول إلى هذه المنطقة إلا عبر خمس «بوابات زراعية» مقامة على طول الجدار. وتعمل أربع من هذه البوابات بنظام «التنسيق المسبق» الذي يطلب من المزارعين بموجبه التسجيل لدى مكتب التنسيق والارتباط من أجل الدخول. ويتوجب على المزارعين من أجل عبور البوابة الخامسة (تعرف باسم «بوابة هار أدار») المؤدية إلى جزء من أراضي بيت سوريك، التقدم للحصول على «تصاريح زيارة» وهي عملية تتطلب منهم المرور بفحص أمني وإثبات «صلتهم بالأرض». وتمّ رفض الغالبية العظمى من الطلبات التي تمّ تقديمها للحصول على تصاريح خلال السنة الأخيرة.[4]

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

قرية بيتللو (محافظة رام الله)،

تدمير ما يزيد عن 700 شجرة على يد المستوطنين الإسرائيليين منذ عام 2009

أيار/مايو 2012

أصبح سكان قرية بيتللو، وهي قرية تقع في محافظة رام الله ويبلغ عدد سكانها 4,000 نسمة، منذ مطلع هذا العام هدفاً لهجمات المستوطنين الإسرائيليين المتكررة التي استهدفت ممتلكاتهم الزراعية. وفي نيسان/أبريل وحده تمّ تخريب وتدمير ما يقرب من 400 شجرة زيتون تخص 23- عائلة. وأفاد المزارعون المتضررون، أنّ لمستوطنين في صحبة جنود إسرائيليين منعوهم في حادثتين من الوصول إلى أراضيهم لإنقاذ بعض الأشجار التي تمّ قطعها في منطقة لا تتطلب «تنسيقا مسبقا» مع الإدارة المدنية الإسرائيلية. وتمّ منذ عام 2009 تخريب أشجار الزيتون التي تخص 51 عائلة فلسطينية على يد مستوطنين إسرائيليين في المناطق المحيطة بمستوطنة نحالين (المقامة عام 1985).

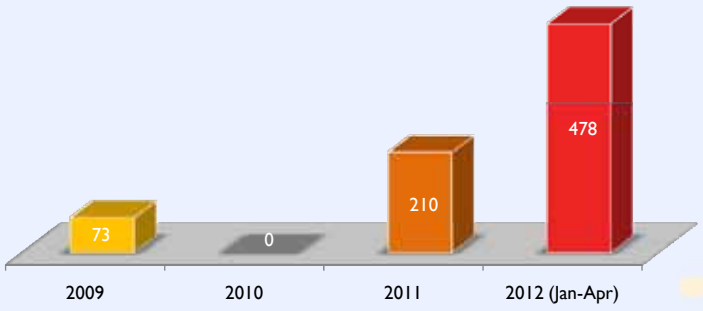

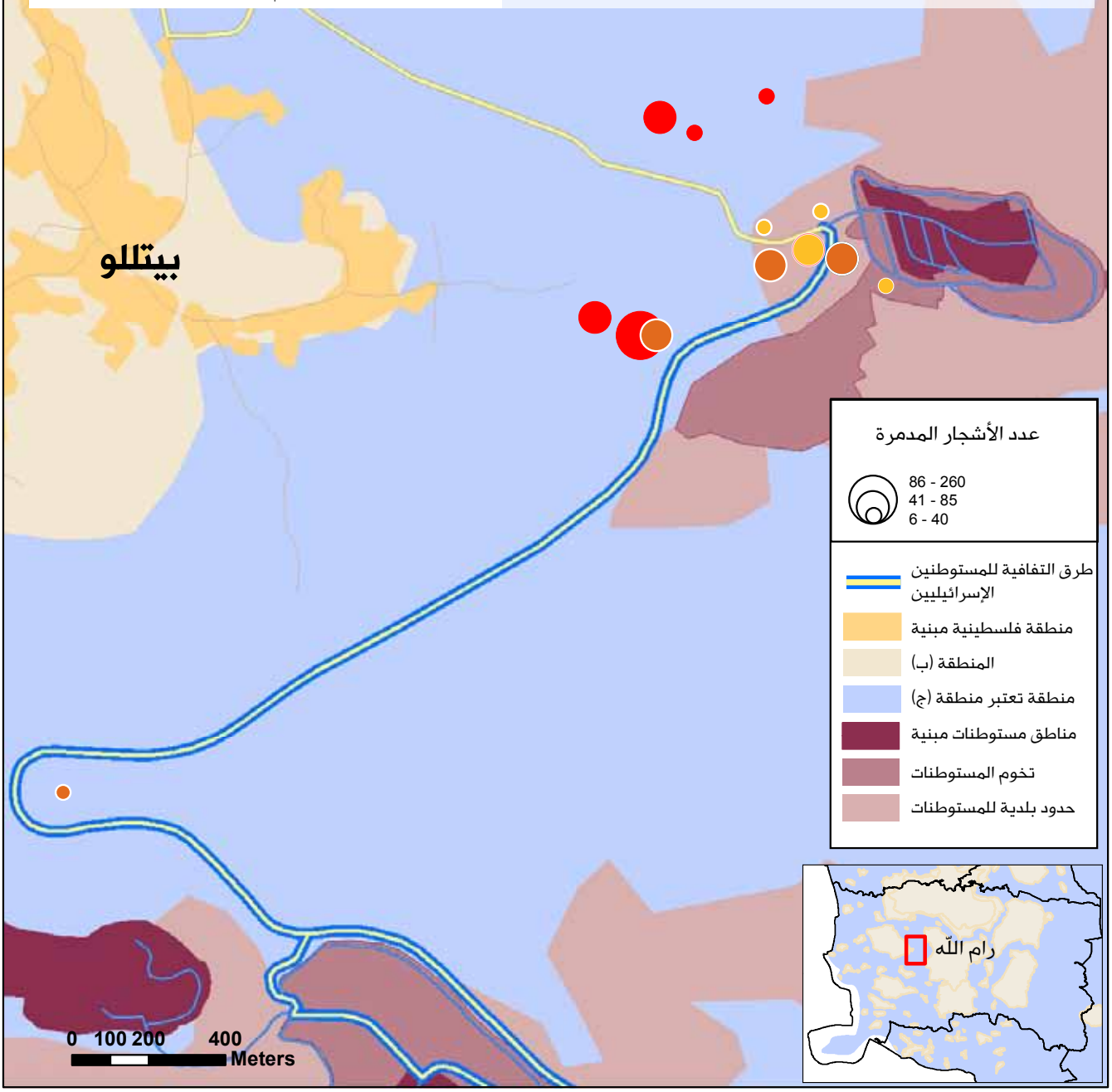

وبغض النظر عن النظام المطبّق، تُفتح البوابات الخمس جميعها في وقت واحد في أيام معيّنة، يعلن عنها مسبقاً مكتب التنسيق والارتباط. بالرغم من ذلك، طرأ انخفاض تدريجي خلال السنوات الثلاث الماضية على عدد أيام فتح البوابات – 97 يوماً في عام 2009، 37 يوماً في 2011، و16 يوماً فقط خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2012. وفي حالة «بوابة هار أدار» يتمّ تطبيق نظام الفتح المحدود للبوابات هذا بصورة انتقائية على المزارعين فقط: وفعلياً، تعمل البوابة خمسة أيام في الأسبوع ويستخدمها الفلسطينيون من حملة التصاريح الذين يعملون في مستوطنة هار أدار الإسرائيلية المجاورة. بالإضافة إلى ذلك، بالرغم من أنّ أيام فتح البوابة بصورة عامّة يتمّ الإعلان عنها قبل سنة – لا يتمّ الإعلان عن الأيام المحددة التي ستكون فيها البوابة مفتوحة إلا في اللحظة الأخيرة. ويفيد مكتب التنسيق والارتباط الإسرائيلي أنّ خفض عدد أيام فتح البوابة يعود إلى انخفاض عدد المزارعين الذين يحضرون عندما تكون البوابة مفتوحة.

إنّ الجدار، إلى جانب أيام فتح البوابات الزراعية المحدودة التي لا يمكن التنبؤ بها، قوضت بصورة شديدة ديمومة الاعتماد على مصادر كسب الرزق من العمل الزراعي بالنسبة للعديد من المزارعين في «جيب بدو». فعلى سبيل المثال، لم يتمكن مزارعو بيت إجزا وبدو خلال موسمي عام 2010 و2011 من قطف محصول العنب في منطق التماس نظرا لأنّ البوابات ظلت مغلقة خلال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر. وأدى ذلك إلى خسارة كبيرة في الدخل والوقت. وقد تضرر جراء القيود المفروضة على الوصول أيضا على أشجار الزيتون المعروفة بأنها تتطلب عناية أقل من غيرها من المحاصيل.

نابلس: حرث الأرض القريبة من المستوطنات

تُطبق السلطات الإسرائيلية نظام «التنسيق المسبق» أيضا على وصول الفلسطينيين إلى الأراضي الزراعية الخاصة الواقعة ضمن الحدود الخارجية (مناطق محاطة بسياج) للمستوطنات الإسرائيلية والبؤر الاستيطانية، أو في مناطق تتكرر فيها حوادث عنف المستوطنين. ويُخصص للمزارعين المسجلين لدى مكتب التنسيق الارتباط الإسرائيلي عددٌ محدودٌ من الأيام يمكنهم خلالها الوصول إلى أراضيهم عبر بوابة المستوطنة و/أو بحماية القوات الإسرائيلية خلال الوقت الذين يعملون فيه في الحقول. ويُطبق نظام الوصول هذا منذ سنوات قليلة ماضية خلال موسم قطف الزيتون في الغالب (تشرين الأول/أكتوبر- تشرين الثاني/نوفمبر) مما يجعل إمكانية الوصول في الأوقات الأخرى غير أكيدة وخطرة.

بالرغم من ذلك، وبعد مفاوضات جرت بين مكتبي الارتباط الفلسطيني والإسرائيلي بدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، سمح لمزارعي محافظة نابلس بالوصول إلى أراضيهم الواقعة بجوار المستوطنات بجراراتهم الزراعية لحرث الأراضي. وإجمالا، خصص لـ31 مجتمعا في أنحاء المحافظة من يومين إلى أربعة أيام لحرث المناطق التي تقع بجوار 11 مستوطنة مختلفة. ودعم مكتب محافظة نابلس هذه المبادرة بالإضافة إلى مكتب رئيس الوزراء الفلسطيني.

وفي معظم الحالات، تمّ تطبيق هذه المبادرة بسلاسة وبدون معيقات، حيث تمكن المزارعون من الوصول إلى الأراضي والعمل فيها وفق الجدول الزمني. بالرغم من ذلك، تمّ الإبلاغ عن عدد من حوادث المستوطنين خلال هذه الفترة. وتضمنت هذه الحوادث إطلاق كلاب لمهاجمة المزارعين في اليانون وعقربة في حادث واحد؛ وتخريب إطارات جرار زراعي يخص مزارعين من قرية بورين في خمس حوادث منفصلة؛ وحوادث ترويع وطرد مزارعين من الساوية من أراضيهم في أحد الأيام المخصصة للحرث؛ ومنع الوصول إلى الأراضي الواقعة بالقرب من مستوطنة إيلون موريه.

ومن المتوقع أنّ تسهم فترات الوصول الإضافية التي أتاحت للمزارعين حرث أراضيهم في زيادة إنتاجية الأراضي والأشجار وهو ما يقد يترجم بزيادة في الدخل. بالرغم من ذلك لا يزال تطبيق نظام «التنسيق المسبق» بوضعه الحالي مصدر قلق. فهذا النظام لا يكتفي بوضع عبء التكيّف مع القيود المفروضة على الوصول على المزارعين الفلسطينيين بدلاً من المستوطنين الذين ينفذون أعمال العنف، بل إنه أثبت كذلك أنه إجراء غير فعّال في منع الهجمات ضد الأشجار والمحاصيل، إذ تقع معظم الهجمات في وقت غير الوقت المخصص في إطار نظام التنسيق المسبق. وفي عام 2011، تعرض ما يزيد على 10,000 شجرة زيتون إما إلى الحرق أو الاقتلاع أو التسميم بالمواد الكيميائية، أو لتخريب بطريقة أخرى،

ومعظمها في مناطق مجاورة للمستوطنات في الأوقات التي كان فيها وصول الفلسطينيين مقيدا.

نقص الكهرباء والوقود يؤثر على الظروف المعيشية لمواطني غزة البالغ عددهم 1.6 مليون نسمة

ما زال سكان قطاع غزة يعانون من تعطيل حاد في إتاحة جميع الخدمات الحيوية، وخصوصا المياه والصحة والصرف الصحي، بعد أربعة أشهر متواصلة من نقص إمدادات الوقود.

ونظرا لنقص الوقود، خلال نيسان/أبريل، لم تُشغل محطة الكهرباء الوحيدة في غزة سوى محرك واحد من محركاتها الثلاثة مما أدى إلى إنتاج كهرباء أقل من 30 بالمائة من قدرتها التشغيلية الكاملة الحالية. وفي أعقاب اتفاق تم التوصل إليه بوساطة مصرية بين السلطات الفعلية في غزة والسلطة الفلسطينية في رام اللّه، تمّ استيراد 6.7 مليون لتر من الوقود الصناعي من إسرائيل لمحطة كهرباء غزة. بالرغم من ذلك، لا تمثل هذه الكمية سوى 45 بالمائة من الكمية المطلوبة لتشغيل المحطة بقدرتها الإنتاجية الكاملة والبالغة 80 ميجاوات.

ونتيجة لذلك، عانى السكان في جميع أنحاء قطاع غزة من انقطاع الكهرباء لفترات وصلت 12 ساعة يومياً. ولا يؤثر نقص الوقود على إنتاج الكهرباء في المحطة فحسب: إذ يؤثر ذلك على مولدات الكهرباء الاحتياطية التي تعمل بالوقود. وأفادت جمعية أصحاب محطات الوقود في غزة أنّ كمية الوقود التي دخلت عبر الأنفاق خلال نيسان/أبريل، بلغت 10 بالمائة فقط من الكمية التي كانت تدخل قبل بداية أزمة الوقود في كانون الأول/ديسمبر 2011. إضافة إلى ذلك، نظراً لأن سعر الوقود الذي يتمّ شراؤه من إسرائيل يبلغ ضعف سعر الوقود المصري، فإنّ معظم سكان غزة لا يمكنهم تحمل تكاليفه إضافة إلى أنّ الكميات التي يتمّ شراؤها لا تكفي لتلبية احتياجات السكان.

نسبة السكان الذين تصلهم المياه الجارية في غزة، بحسب تكرار الانقطاع – نيسان/أبريل 2012

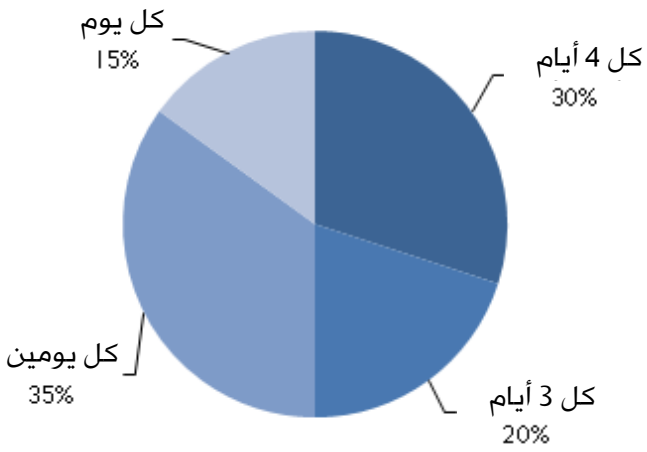

تصوير: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

نتيجة نقص الوقود اضطرت بعض سلطات غزة المحلية إلى خفض أوقات جمع النفايات إلى النصف، نيسان/أبريل 2012

محصول صيد السردين في غزة (بالطن) – أول أربعة أشهر من الأعوام – 2007-2012

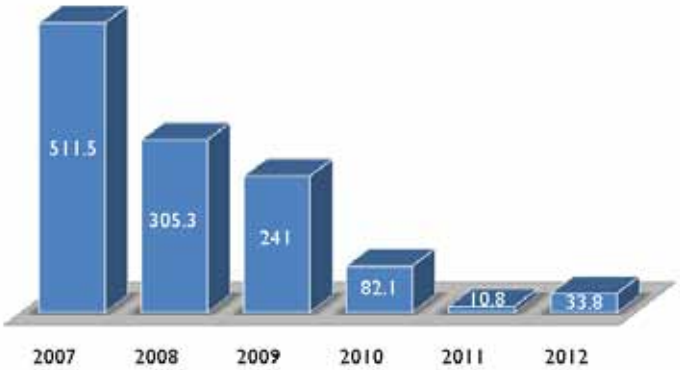

وتفيد وزارة الصحة في غزة أنّ فترات انقطاع الكهرباء ونقص الوقود أثرت على العمليات الجراحية العادية في المستشفيات، وأجبرت الوزارة على خفض الخدمات المقدمة في مراكز الطب الأولي وتأجيل العديد من العمليات الجراحية الاختيارية. ويهدد الحصول المحدود على خدمات الرعاية الصحية على وجه الخصوص حياة المرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة تهدد الحياة.

وتفيد بلدية غزة أنّ نقص الوقود أدى إلى شلل خدمات جمع القمامة، وأجبرت الحكومة المحلية على خفض أوقات جمع القمامة إلى النصف، بل اضطرت في بعض الأحيان إلى استخدام العربات التي تجرها الحمير لجمع النفايات من المنازل. ونظرا لعدم قدرة البلدية على نقل القمامة إلى مكبات النفايات، تراكم ما يزيد عن 100,000 طن من القمامة في الشوارع و/أو في مواقع جمع النفايات المؤقتة في مدينة غزة. ومن أجل الحفاظ على عملية جمع النفايات بصورة منتظمة وفاعلة، تشير بلدية غزة أنها بحاجة إلى 55,000 لتر من الوقود شهريا.

بالإضافة إلى ذلك، تأثرت منشآت المياه ومنشآت معالجة مياه الصرف الصحي: بالرغم من أنّه منذ عام 2007 يتمّ إلقاء ما يقرب من 80 مليون لتر من مياه المجاري المعالجة جزئيا في شاطئ غزة، فقد انخفض مستوى معالجة المياه منذ بداية أزمة الكهرباء الحالية، مما يشكل مخاطر بيئية وصحية خطيرة. وقد تأثر كذلك الوصول إلى المياه الجارية (أنظر الرسم البياني في هذا التقرير).

أفادت نقابة صيادي الأسماك في غزة أن أزمة الوقود أثرت بصورة حادة على موسم صيد السردين المعتل أصلاً (بسبب القيود الإسرائيلية على مناطق الصيد المسموح بالوصول إليها). فقد أضطر صيادو غزة إلى خفض عدد رحلات الصيد إلى أقل من أربع رحلات شهرياً، بعد أن كانت أكثر من 15 رحلة شهرياً، عندما يكون الوقود متوفرا. وللتكيف مع هذه الأزمة، وضعت وزارة الزراعة في قطاع غزة آلية ترشيد يتم في إطارها تخصيص 20 لتراً من الوقود أسبوعياً لكل قارب صيد، وهي كمية غير كافية لرحلة صيد تستغرق يومًا واحداً. ويعتبر الوقود ضرورياً لتشغيل محركات القوارب، وإضاءتها خلال الصيد في الليل ولتشغيل ثلاجاتها التي تبقي على حصيلة الصيد طازجة.

يُشار إلى أنّ صناعة الصيد التي تمثل مصدراً للرزق لما يزيد على 65,000 شخص في غزة تعاني بسبب القيود التي تفرضها إسرائيل على الوصول إلى مناطق الصيد التي تبعد عن الشاطئ مسافة تزيد على ثلاثة أميال بحرية، إضافة إلى أزمة الوقود الحالية. وتفيد وزارة الزراعة في غزة أنّ مجمل محصول صيد الأسماك في نيسان/أبريل بلغ 99.6 طن، وكان نصيب محصول السردين منه 5.6 طن فقط، مقارنة بما يقرب من 291 طناً، منها ما يزيد على 200 طن من السردين (أو 73 بالمائة) وذلك في نيسان/أبريل 2007.

استمرار القلق بشأن نقص تمويل أنشطة الإغاثة الإنسانية

ما زال انخفاض مستوى تمويل عملية المناشدة الموحدة 2012 ونداء الطوارئ التابع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) يمثل مصدر قلق كبير.[5] وفيما يتعلق بعملية المناشدة الموحدة، فحتى منتصف أيار/مايو 2012، تم الحصول على 158.7 مليون دولار أمريكي من مجمل 416.7 مليون دولار مطلوبة، وهي تمثل 38 بالمائة من مجموع المتطلبات الإجمالية لعملية المناشدة الموحدة. وهذه هي السنة الثالثة على التوالي التي تعاني فيها الأرض الفلسطينية المحتلة من نقص في التمويل، إنّ نقص في التمويل المتواصل هذا له تأثير كبير على قدرة الوكالات على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية التي ما زالت حرجة بسبب استمرار الاحتلال ووصول العملية السياسية إلى طريق مسدود.

تعتبر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) أكبر وكالة تنفذ المشاريع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويعتبر مستوى تمويل

نداءها الطارئ في عام 2012 مصدر قلق أكبر، فحتى 15 أيار/مايو لم يتمّ تأمين سوى 25 بالمائة من مجمل الأموال المطلوبة للنداء الطارئ، أي 74 مليون دولار أمريكي من مجمل 300 مليون دولار. ولا تغطي الأموال التي تمّ الحصول عليها حتى الآن سوى 19 بالمائة (أو 43 مليون دولار من مجمل 225 مليون دولار) من متطلبات نداء الطوارئ الخاص بقطاع غزة لتلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين. وحتى في أكثر التوقعات تفاؤلاً، ستكون هنالك حاجة إلى 20 مليون دولار إضافية لتغطية الاحتياجات الحيوية والأساسية من الغذاء لما يقرب من 700,000 لاجئ حتى نهاية هذا العام، من بينها 8 ملايين دولار يجب توفيرها حتى تموز/يوليو لتجهيز مساعدات الغذاء الضرورية لدورة توزيع الغذاء الثالثة (التي تبدأ في تشرين الأول/أكتوبر). وإذا لم يتم الحصول على الأموال في الوقت المطلوب، فقد يؤدي ذلك إلى خفض في حصص الغذاء في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وقد تمّت ترجمة هذا النقص الكبير في التمويل إلى تخفيضات كبيرة في الخدمات الإنسانية الأخرى. فعلى سبيل المثال، تمّ تجميد معظم فرص العمل في برنامج خلق فرص العمل التابع لوكالة الأونروا في غزة منذ مطلع عام 2012. وقد تمّ تعليق معظم المشاريع الخارجية، مما أدى إلى إلغاء 800 وظيفة في خدمات الصرف الصحي و1,620 وظيفة في قطاعي صيد الأسماك والزراعة.

وفي الضفة الغربية لا تتوقع الأونروا الحصول سوى على 40 بالمائة من متطلباتها من التمويل، أي انخفاضا بنسبة 27 بالمائة مقارنة بعام 2011. وبسبب نقص التعهدات خفضت وكالة الأونروا تقديم خدماتها في النصف الأول من عام 2012 من خلال تقليص 40 بالمائة من فرص العمل التي توفرها شهريا للاجئين المحتاجين وتعليق برنامج المساعدات النقدية لأكثر الشرائح فقراً.

وبسبب عدم وجود تعهدات إضافية لتمويل عملية المناشدة الموحدة 2012 ونداء الطوارئ التابع للأونروا، ستضطر المنظمات إلى خفض أنشطتها خلال النصف الثاني من عام 2012 مما سيؤثر على جميع القطاعات الإنسانية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية على حدّ سواء. وفي ظل الضغط الواقع على ميزانيات المنظمات الإنسانية بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي وعدد من الأزمات العالمية واسعة النطاق، وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط، فقد أدى انخفاض مستوى التمويل في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى انخفاض قدرة مجتمع منظمات الإغاثة الإنسانية على تنفيذ عدد من برامج التدخل الحيوي. وستضطر المنظمات إلى إلغاء بعض المشاريع من برامجها أو إلى تقليص نطاقها، ولن يتمّ تمويل سوى عدد قليل من المشاريع التنموية لتوفير بدائل طويلة الأجل.

وضع التمويل بحسب المجموعة

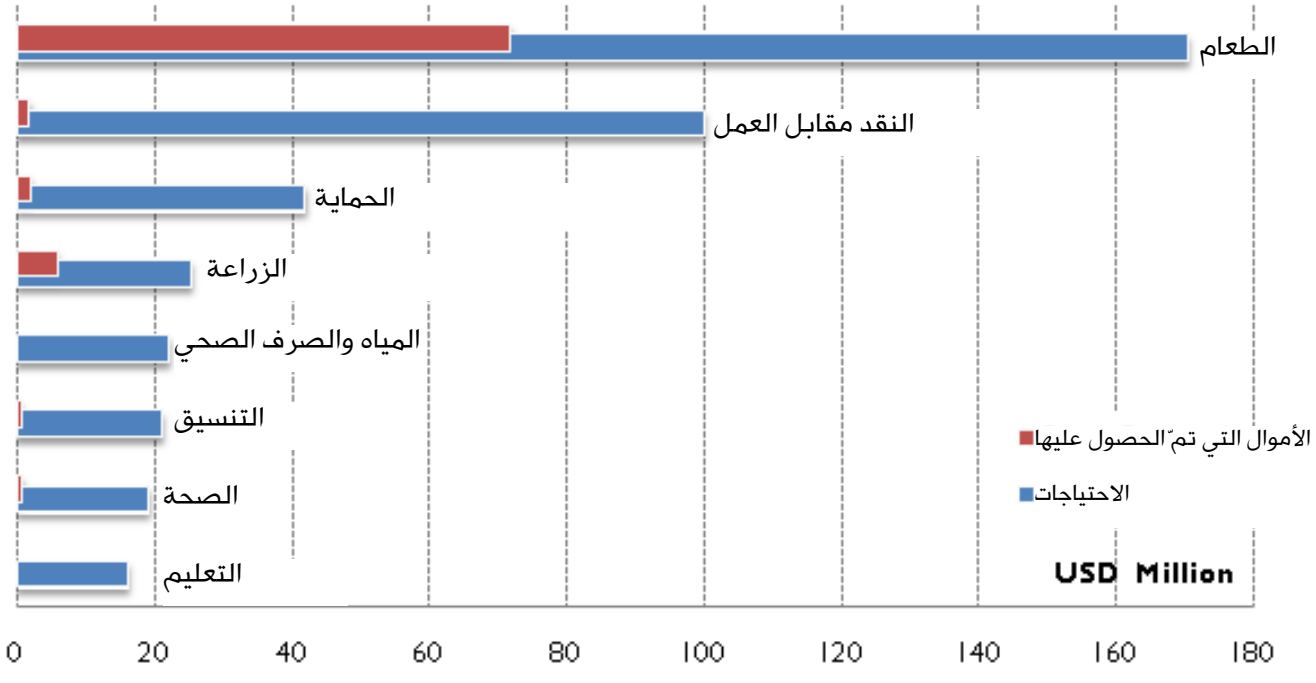

الهوامش

1. نظرا لأنّه أصبح من المستحيل فعليها على الفلسطينيين الحصول على تصاريح بناء في المنطقة (ج)، لا يحاول الكثير من السكان الحصول على رخص إلا عندما يتسلمون أمرا بوقف البناء من السلطات الإسرائيلية.

2. طوبا، ومفاقرة، وصفاي، ومجاز، وتبان، وفخت، وحلاوة، ومركز، وجنبا، وخروبة، وسرورة

3. عكيفا إلدار، " الجيش الإسرائيلي يغلق مدرسة فلسطينية لإتاحة المجال لإقامة منطقة تدريب في الضفة الغربية،" هئارتس، 14 أيار/مايو 2012.

4. في آذار/مارس 2011 وردت أنباء عن تقديم 70 طلباً، ولم يتمّ منح سوى 15 منها.

5. في ضوء الجهود المتضافرة التي يبذلها فريق العمل الإنساني القطري من أجل تركيز عملية المناشدة الموحدة 2012 لتلبية مجالين أساسيين: الأمن الغذائي والحماية، وبالتالي تقليص نطاق المشاريع، لا تتطرق عملية المناشدة الموحدة 2012 إلى جميع الاحتياجات الإنسانية للاجئين. وبالتالي أصدرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) ندائها الطارئ الخاص الذي يغطي نطاقاً أوسع من الاحتياجات الإنسانية للاجئين من حيث النطاق البرامجي ومتطلبات الميزانية. إن الحاجة إلى نداء طارئ منفصل يحظى بموافقة واعتراف واسعين من منسق الشؤون الإنسانية وفريق العمل الإنساني القطري. إنّ عملية المناشدة الموحدة ونداء الطوارئ التابع للأونروا يكملان بعضهما البعض.

الوكالات المشاركة في إعداد هذا التقرير

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونيسكو) (UNESCO) ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (FAO) ، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (اوتشا) (OCHA) ، مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) (UNRWA) ، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO)، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، ، منظمة الصحة العالمية (WHO) ، الحق ، بديل،منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال- قسم فلسطين (PS-DCI) ، أوكسفام، مجموعة الثماني الكبار، المجموعة الهيدرولوجية في فلسطين، الحملة من أجل حق الدخول، وأعضاء من الآلية الدولية المؤقتة، ACAD،ACPP ، ACF-E،AAA

لمزيد من المعلومات: عمر أبو الحاج abulhaj@un.org +972 (0)2 5829962

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2011_05_18_english.pdf

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون ...إلخ. هذه الأرقام تستثني إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.
2. المدنيين: تشمل أولئك الناس –وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.
3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.
5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.
7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).
9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.
10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات ...إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.
12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.
13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية, يستثني هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).
14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تُقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.
16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثني الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.